

المجلس التنفيذي
الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة
روما، 14-15 مايو/أيار 2025



إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية العامة والمؤسسات المالية المحلية لزيادة أثر عمليات الصندوق إلى أقصى حد

الوثيقة: EB 2025/144/R.11

بند جدول الأعمال: 4

التاريخ: 24 أبريل/نيسان 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett

مدير
شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Pieterne Boogaard

المديرة الإدارية
مكتب الإصال التقني
البريد الإلكتروني: p.boogaard@ifad.org

إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية العامة والمؤسسات المالية المحلية لزيادة أثر عمليات الصندوق إلى أقصى حد

أولاً- المقدمة

- 1 يقر الصندوق بالدور المتنامي للمصارف الإنمائية العامة¹ في دعم أهدافه الإنمائية.² ومنذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، تطورت المصارف الإنمائية العامة، وأصبحت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في معالجة إخفاقات السوق وتباعي التمويل من القطاع الخاص.³ وتوسيع نطاق عملها مع الجهات الفاعلة العالمية، ولا سيما من خلال آليات مثل منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية التي يستضيفها الصندوق في إطار مبادرة التمويل المشترك. وفي الوقت نفسه، أصبحت مشاركتها في برنامج عمل الصندوق أكثر تطوراً، حيث انتقلت من تلقي الدعم المالي الأساسي إلى المشاركة في عمليات تعاون أكثر تكاملاً تشمل أدوات مالية متنوعة وتفاعلها في مجال السياسات. وينفذ عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة أساساً من خلال برنامج عمله وبنجاحه من سياسة التمويل الريفي الشامل. وتركز استراتيجيات الصندوق المؤسسية الحالية والاستشرافية على دور حصول أصحاب bizارات الصغيرة على التمويل لدفع عجلة التحول الريفي.⁴
- 2 وفي ضوء مجالات العمل المختلفة هذه، يسعى الصندوق إلى تبني رؤية استراتيجية تجاه المصارف الإنمائية العامة ومدى قدرتها على الاستفادة من أثر استثمارات الصندوق. وتحمّر المسألة الأساسية التي تتناولها هذه الورقة حول الكيفية التي يمكن أن يعمل بها الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة لتعزيز المزيد من التمويل من أجل التنمية الريفية. ويشمل ذلك النظر في أكثر النماذج والأدوات فعالية لتحقيق الأثر، وأفضل الآليات المتاحة للصندوق لدعم المصارف الإنمائية العامة، وسبل إشراك المصارف الإنمائية العامة بصورة أكبر في المجالات المواضيعية للصندوق. وتستعرض هذه الورقة مشاركة الصندوق الحالية، والدراسات الحديثة، و تستند إلى الدروس المستفادة من منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية، وتقدم التوصيات. وتعكس العمل والمشاورات مع عدد من خبراء الصندوق.
- 3 التطور. شهد دور المصارف الإنمائية العامة تطويراً مستمراً على مدار القرن الماضي. وقد بدأ هذا التطور بإنشاء عدد كبير من هذه المؤسسات في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي كآلية لتوجيه الاستثمار العام نحو قطاعات استراتيجية من الاقتصاد، ولا سيما التصنيع والزراعة. وبحلول ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، أظهرت إعادة تقييم العديد من المصارف الإنمائية العامة، ولا سيما في البلدان النامية، أنها لم تفل في تحقيق أهداف سياساتها فحسب، بل تسببت أيضاً في خسائر مالية فادحة، إذ طلب العديد منها إعادة رسملة متكررة. وفي العقود الماضيين، خضعت المصارف الإنمائية العامة لعملية تجديد، بمشاركة الوزارات التنفيذية والهيئات التنظيمية المالية وجيل جديد من المديرين لبناء مؤسسات متينة تركز بقوة على معالجة إخفاقات السوق وعدم المساواة، وحشد استثمارات القطاع الخاص مع ضمان الاستدامة المالية لعملياتها. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال المصارف الإنمائية العامة مجتمعاً متجانساً من حيث الفدرات - المالية وغير المالية - والبنية المؤسسية والحكومة. كما كان الاهتمام بدور المصارف الإنمائية العامة في مجال التنمية دورياً إلى حد ما على مر السنين.

¹ انظر الملحق الأول للاطلاع على تعريف وخصائص المصارف الإنمائية العامة المستخدمة في هذه الورقة.

² انظر، على سبيل المثال، [البيان الصحفي الصادر عن الصندوق بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2023](#).

³ تجدر الإشارة إلى أن المصارف الإنمائية العامة في بلدان مجموعة العشرين تساهُم بشكل كبير في العدد الإجمالي.

⁴ انظر نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وإطاره المالي، واستراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025.

ثانياً- السياق

4- سبب أهمية المصارف الإنمائية العامة بالنسبة للصندوق. تشكل المصارف الإنمائية العامة ما يقرب من ثلثي التمويل الرسمي للزراعة في العالم.⁵ ومن أدوارها الحاسمة تمكين الأسواق المالية الريفية المستدامة، نظراً لأن لديها عموماً رسالة عامة تركز على التنمية، من خلال توفير التمويل بشروط تيسيرية على المدى الطويل. كما تُخصص المصارف الإنمائية العامة موارد محلية وخاصة، وتساعد في تشكيل السياسات، وتدفع التغيير المنهجي - وهي وظيفة بالغة الأهمية على وجه الخصوص في ضوء المشهد الإنمائي الدولي المتتطور. ونظراً لريادة الصندوق في مجال التنمية والتمويل الريفيين، فإن المصارف الإنمائية العامة تتعمّل بامكانيات كبيرة لتقديم مساهمة كبيرة في سد فجوات التمويل من خلال استكمال أدوار المؤسسات المالية الأخرى، والمساعدة في الاستفادة من الاستثمارات العامة للوصول إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين. ويمكن أن يتخد العمل مع المصارف الإنمائية العامة شكل تمويل مشترك أو أنشطة متزامنة، مما يسهم في تعبئة الموارد وتمويل الاستثمارات التي تقييد الفئة التي يستهدفها الصندوق.⁶ ويعني حجم دور المصارف الإنمائية العامة أنها يمكن أن تكون حاسمة لقدرة الصندوق على تحقيق أهدافه المتعلقة بالوصول في المناطق الريفية، من بين أمور أخرى.

5- بعض خصائص المصارف الإنمائية العامة: بلغ عدد المصارف الإنمائية العامة 522 مصرفًا على الصعيد العالمي في عام 2022، موزعة عبر 154 اقتصاداً. وبلغت أصولها مجتمعة 23.2 تريليون دولار أمريكي، وبلغت مساهمتها من 10 في المائة إلى 12 في المائة من التمويل العالمي.⁷ ونطاق معظم المصارف الإنمائية العامة متعدد القطاعات، ويشمل قطاعات تنمية الزراعة، والطاقة والبنية التحتية (الريفية)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبلغ حجم استثماراتها السنوية حالياً نحو 1.4 تريليون دولار. وتؤكد الأبحاث أن أنشطة المصارف الإنمائية العامة تعكس، من الناحية العملية، رسالتها الاجتماعية والإنسانية.

6- التقسيم. تختلف المصارف الإنمائية العامة اختلافاً كبيراً من حيث رسالتها ونمذجتها وحجمها ومستوى تعقيداتها. ولأغراض هذه الورقة، سيجري تقسيم مجموعة المصارف الإنمائية العامة وفقاً لهذه المعايير، مما يسمح للتوصيات بوضع هذه الاختلافات في الاعتبار. وهناك نوعان رئيسيان من النماذج التشغيلية للمصارف الإنمائية العامة: المستوى 1، الذي يتضمن الإقراض المباشر للمستخدمين النهائيين، والمستوى 2، الذي يقدم إقراضًا بالجملة إلى المؤسسات المالية المحلية. ويمكن أيضًا التمييز بين المصارف الإنمائية العامة من حيث رسالتها: المصارف الإنمائية العامة الزراعية، التي تخصص جزءاً من حافظتها أو حافظتها كلها للتنمية الزراعية، المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام، التي تركز على النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً، والتي ترتكز غالباً على البنية التحتية. وأخيراً، يمكن تصنيف المصارف الإنمائية العامة بحسب الحجم إلى ثلاثة مجموعات: المصارف البالغة الصغر (غالباً من المستوى 1)، والمصارف الصغيرة، والمصارف الكبيرة.

7- الأثر الإنمائي. نظراً لدورها الاجتماعي وحجمها، تعد المصارف الإنمائية العامة جهات فاعلة بالغة الأهمية لدعم النمو وتحقيق الأثر والتحول الريفي. وتؤكد البيانات المتعلقة بأدائها أنها تقدم قروضاً أطول أجلًا، وأنها أكثر تركيزاً على الأثر من المصارف التجارية. غير أن هناك عدة عوامل تحد من أثرها وفعاليتها.⁸

⁵ هذا تقدير إجمالي يخفي تبايناً كبيراً ضمن مجتمع محلي يضم مؤسسات ذات نطاق واسع من التدابير ودرجات رأس المال. المصدر: الصندوق. 2021. [الصندوق وشريكه يعلنون عن تحالف مقل لدعم تمويل المصارف الإنمائية العامة للنظم الغذائية المستدامة والمنصفة](#).

⁶ للاطلاع على لمحة عامة عن تجربة المصارف الإنمائية العامة والصندوق، انظر مسودة تقرير شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات. Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*

⁷ وتتمتع دول مجموعة العشرين - وخاصة الصين - بنفوذ هائل؛ إذ تقدم المصارف الإنمائية العامة هذه ما يقرب من 80 في المائة من التمويل.

⁸ انظر الملحق الأول.

المجالات الرئيسية التي تشهد طلباً كبيراً من المصارف الإنمائية العامة. كشف استقصاء أجرته منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية أن المصارف الإنمائية العامة الأعضاء حددت أن احتياجاتها الأكثر إلحاحاً هي المساعدة التقنية والتمويل. ويحتاج العديد منها إلى مساعدة تقنية لتعزيز قدراتها المؤسسية (مثل إدارة المخاطر، والحكومة، واستراتيجيات التمويل المبتكرة)، أو إلى مساعدة تقنية قطاعية للمساعدة في بناء نخبة مشروعات قابلة للتمويل. كما تسعى هذه المصارف إلى الحصول على موارد للاستثمارات المتعلقة بالبيئة لسد الفجوات في النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تعتمد المصارف الإنمائية العامة على تمويل الحكومات والجهات المانحة لضمان استمراريتها على المدى الطويل، وتحتاج إلى آليات محسنة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص.⁹ كما يعده تعزيز الشراكات مع المؤسسات العالمية والإقليمية، والتبادلات بين الأقران، وتحسين أدوات رصد الأثر الإنمائي من المجالات الأساسية التي تشهد طلباً كبيراً.

ثالثاً- عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة¹⁰

يشكل عام، تواجه المصارف الإنمائية العامة التي ليس لديها مهمة واضحة أو تركيز محدد على الزراعة صعوبات في الدخول في عمليات تصل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وخدمتهم. غالباً ما تركز هذه المصارف تركيزاً أكبر على تمويل مشروعات البنية التحتية.

وواجهت معظم المشروعات المنفذة مع المصارف الإنمائية العامة، التي بدأت بقدرات مؤسسية وتنظيمية ضعيفة، مشاكل في التنفيذ في مرحلة ما. ويمكن معالجة بعض هذه المشاكل من خلال بناء القدرات، غير أن حل مشاكل مثل تلك المتعلقة بالفوز السياسي يكون أكثر صعوبة من خلال تدريب الموظفين وحده. وكقاعدة عامة، كلما كبر حجم المصرف الإنمائي العام وكان اقتصاد البلد أكثر تقدماً، كانت القدرة الداخلية للمصرف أكثر تقدماً.

وتعد خطوط الائتمان الأداة المالية الأكثر استخداماً في عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة. وتفاوتت فعالية خطوط الائتمان هذه، واستجابة المصارف الإنمائية العامة المتلقية، باختلاف حجمها. فعندما تكون المصارف الإنمائية العامة أكبر حجماً وأفضل إدارة، يصبح من الأصعب على الصندوق وضع شروط أو فرض متطلبات بشأن الإبلاغ، نظراً لأن خطوط الائتمان تمثل حصة أصغر نسبياً من قائمة الموازنة للمصارف الإنمائية العامة.¹¹ وعلى نحو متزايد تصبح خطوط الائتمان - وخصوصاً تلك المملوكة من خلال موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة الأعلى تكلفة - غير مربحة، وخصوصاً عندما تعمل في ظل هوامش أو حدود أسعار فائدة تفرضها الحكومات.¹²

وأظهرت أدوات إدارة المخاطر الأكثر تعقيداً، مثل ضمانات الائتمان الجزئية أو نظم تقاسم المخاطر، نتائج واعدة، ولكنها لا تزال غير بارزة في حافظة الصندوق. والتجارب التي أجريت في كينيا وإثيوبيا، ومؤخراً في البرازيل مع بنك التنمية البرازيلي، كانت إيجابية، وقد تشير إلى فرص لتكرارها. وتتجذر الإشارة إلى أن هذه الأدوات نفذت في جميع الحالات مع مصارف إنمائية عامة راسخة وأكبر حجماً، ومتلك خبرة داخلية واسعة وقدرات مالية قوية. ويمثل بنك التنمية البرازيلي حالة خاصة، إذ كان أول مصرف إنمائي عام يتمكن

⁹ نقشت مسألة قدرة المصارف الإنمائية العامة على تعبئة المزيد من استثمارات القطاع الخاص بالتفصيل خلال فعاليات تمويل التنمية الجارية، وستحل هذه المسألة مكانة بارزة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إشبيلية من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 2025.

¹⁰ يقدم الملحق الثاني لمحة عامة ووصفاً أكثر تفصيلاً للمشروعات السابقة ذات الصلة في برنامج القروض والمنح في الصندوق.

¹¹ هناك العديد من الأمثلة، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تدعم هذه الملاحظة.

¹² تتجذر الإشارة إلى أن أي أداة مالية ستواجه قيوداً إذا لم يُصمم نموذج عمل المصرف الإنمائي العام بما يتاسب مع الشريحة المستهدفة. ولذا، من المهم ربط الأدوات المالية بالمساعدة التقنية، التي تهدف إلى مواهمة نموذج العمل مع خصائص المستفيدين المستهدفين.

الصندوق من العمل معه مباشرة¹³ والنجاج في تعبئة تمويل مشترك من مصادر تمويل أخرى، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ.

- 13 وقد سلطت الأعمال التحليلية السابقة الضوء على التجارب الأكثر إيجابية الناتجة عن نماذج المستوى 2، حيث تقوم المصارف الإنمائية العامة بإعادة إقراض المؤسسات المالية المحلية (يشار إليها أيضاً باسم الإقراض بالجملة).¹⁴ وتدعم تجربة الصندوق هذه النتيجة؛ فقد أفادت معظم المشروعات التي تعمل مع المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2 بتحقيق نتائج إيجابية من حيث معدلات الوصول والصرف/الاستخدام (على سبيل المثال، بنغلادش، وإثيوبيا، والهند).

- 14 ومن الصعب التوصل إلى استنتاجات قاطعة بشأن أثر المساعدة التقنية أو بناء القرارات في عمليات المصارف الإنمائية العامة. ولم يحل بناء القرارات دائماً مشاكل القدرات الداخلية في المصارف الإنمائية العامة، وغالباً ما لم يخضع لتقديرات المهارات اللاحقة الازمة لتحديد فعاليته. وتميل الدراسات إلى تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات، وإن لم تكن مدعاة دائماً بأدلة قوية.¹⁵ ولا يزال دعم المصارف الإنمائية العامة من المستوى 1 في توسيع نطاق وصولها مهمة صعبة، حتى عندما يجري توفير التمويل والمساعدة التقنية.¹⁶ والمصارف الإنمائية العامة من المستوى 2 التي تقدم بناء القدرات لشركائها من المؤسسات المالية المحلية أكملت عموماً التدريب المقرر، ولكنها غالباً ما تفتقر إلى التقييم القوي للأثر على مهارات وأداء المؤسسات الشركية.¹⁷ وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فإن المساعدة التقنية تظل شرطاً أساسياً لتحسين الوصول وأداء المصارف الإنمائية العامة، نظراً لقيود التنظيمية والوظيفية المختلفة التي تواجهها.

- 15 ولا تزال تجربة الصندوق في دعم المصارف الإنمائية العامة للتركيز بشكل أكبر على الاستدامة في بداياتها.¹⁸ وقد أبدت المصارف الإنمائية العامة اهتماماً بهذه المواضيع، ولا سيما نتيجة التمويل (المدعوم غالباً) المتاح لدعم هذه الجهود. وفي حافظة الصندوق، أصبح الإبلاغ عن البيئة مجالاً يحظى باهتمام متزايد من جانب مقدمي رأس المال. كما أصبح عدد متزايد من المصارف الإنمائية العامة جهات معتمدة لدى صناديق المناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ)، مما قد يشجع على زيادة التركيز على الاستدامة.¹⁹

- 16 وفي برنامج عمله، تركز قيمة الصندوق كشريك للمصارف الإنمائية العامة عموماً على الابتكار والتحسين والأثر أكثر من تركيزها على الحجم. ومن خلال خبرته المصرفي، يمكن أن يساعد الصندوق في معالجة نقاط الضعف التشغيلية وتعزيز نماذج عمل المصارف الإنمائية العامة - بما في ذلك المنتجات المالية وإدارة

¹³ قام الصندوق بتعديل بنود اتفاقيته لتسهيل المعاملات المباشرة مع بنك التنمية البرازيلي.

¹⁴ انظر، من بين دراسات أخرى.

Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*. مشروع تقرير شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات. وفي حين أن الإقراض المباشر (نمذج المستوى 1) قد يكون أكثر صعوبة للمصارف الإنمائية العامة بسبب التكالفة والجهد المبذولين في إنشاء قنوات تسليم جديدة، فإن الإقراض بالجملة (المستوى 2) يفرض وظيفة الوصول إلى المؤسسات المالية المحلية - أو في بعض الحالات، التعاونيات الكبيرة - التي لديها بالفعل القدرة على الوصول إلى العملاء من خلال القنوات القائمة.

¹⁵ انظر على سبيل المثال

Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*. والأسوق والمؤسسات ؟ و in Vigano, Laura (2021). The role of finance and public development banks in promoting sustainable agriculture around the world

¹⁶ كما هو الحال مع أي مصرف، فإن التواصل عن بعد الذي يتضمن عمليات ذات أحجام صغيرة يضع ضغوطاً على الهوامش، مما يرتبط بالمصارف.

¹⁷ استناداً إلى الخبرة الميدانية للصندوق، تصبح المساعدة التقنية أكثر فعالية عندما تُدمج في الاستراتيجية العامة للمصرف الإنمائي العام (التي توافق عليها القيادة العليا)، وتؤدي إلى تغيرات في نموذج العمل والربحية، على النحو الذي ينعكس في خطة العمل. أما التدخلات المالية غير المصحوبة بالمساعدة التقنية، فتقلل من فرص تحقيق تغيير مفيد.

¹⁸ يجري تنفيذ مشروع حالي في المكسيك، وهو مشروع حوض بلباس - الحد من التعرض لتغير المناخ والانبعاثات من خلال سبل العيش المستدامة، ويسير على نحو مرض (انظر الملحق الثاني).

¹⁹ كان أحد الاستنتاجات الرئيسية لحدث مجموعة العشرين للتمويل المشترك في عام 2024 هو الدعوة المشتركة لتسهيل وصول أقل البلدان نمواً - وخصوصاً البلدان الصغيرة الأكثر ضعفاً في وجه التقلبات المناخية - إلى مختلف أدوات صناديق المناخ الدولية.

المخاطر وتنمية الشركات - لتلبية احتياجات الفئات التي يستهدفها الصندوق. ويمكن لنهجه في الاستهداف أن يدعم المصارف الإنمائية العامة في الوصول إلى مستفيدين جدد، بينما يمكن أن تيسّر شبكته الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

17- وتحتاج منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية، التي أنشئت عام 2021 ويستضيفها الصندوق، 139 مصرفًا إقليميًّا عاماً و 8 شبكات إقليمية من 96 بلدًا لتعزيز الاستثمارات في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وتتركز المنصة على ثلاثة ركائز أساسية: تبادل المعرفة، وبناء القدرات، والدعوة إلى نظم غذائية خضراء وشاملة، وتجري أنشطة مثل تبادل الخبرات بين الأقران، والتدريب على أدوات مبتكرة مثل أداة التكيف للتغير البيولوجي ووضع خرائط الكربون، والخلفات الدراسية الشبكية العالمية.²⁰

الإطار 1

منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية: رسم خريطة لاحتياجات المصرف الإنمائي العام في ملاوي

تعاونت منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية مع شركة الاستثمار الزراعي والصناعي في ملاوي في إطار برنامج الاستثمار في قدرة سبل العيش على الصمود وسلامة التربة في بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ الذى يموله الاتحاد الأوروبي لدمج الحلول الزراعية الإيكولوجية في عمليات المصارف. ومن خلال هذا التدخل، ستعزز شركة الاستثمار الزراعي والصناعي النظام الإيكولوجي المالي الذي يدعم التحول الزراعي المستدام، ويسهل عمليات صنع القرار، ويضمن مراعاة الحلول القائمة على الطبيعة عند تقديم الائتمان للمزارعين والشركات الصغيرة. وشارك في هذه المهمة الأولية لرسم الخرائط كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والمكاتب القطرية للصندوق، ووفود الاتحاد الأوروبي لدى ملاوي. كما وضع الفريق خطة عمل لضمان تلبية احتياجات شركة الاستثمار الزراعي والصناعي. وقد نجحت المهمة في تمكين الطريق للمضي قدماً في تعزيز تمويل الزراعة الإيكولوجية في ملاوي.

18- وتؤدي المنصة أيضًا دورًا أساسيًّا في مناصرة النظم الغذائية المستدامة في المنتديات العالمية، مثل الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقمة التمويل المشترك، وفي تحضيرات هذا العام للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية، مما يجعل المصارف الإنمائية العامة محركات رئيسية للتنمية الريفية وأهداف الاستدامة. ومن خلال استضافة المنصة، لا يوفر الصندوق منفعة عامة قيمة لمجتمع تمويل التنمية فحسب، بل ييسر أيضًا استثمارات الحد من الفقر.²¹

رابعاً- الدروس والملحوظات

19- عملت وكالات إنمائية مختلفة بكثافة مع المصارف الإنمائية العامة. وتعاونت الوكالة الفرنسية للتنمية بنشاط مع المصارف الإنمائية العامة للنهوض بالتنمية الريفية، مما أسفر عن العديد من الاستنتاجات والدروس المستفادة. كما أنها شريك رئيسي في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية. وتعد الشراكات الاستراتيجية

²⁰ في عام 2024، جددت المنصة حوارها، ولا سيما مع المصارف الإنمائية الوطنية، ورحب بأعضاء جدد من مختلف المناطق، مما وسع نطاق أثرها ووصولها. وتشمل أبرز الشركات مساهمة قدرها 2.3 مليون يورو من المفوضية الأوروبية للمشروعات الزراعية الإيكولوجية، ودعم مقرر من الوكالة الفرنسية للتنمية (مليون يورو) والصندوق (مليون دولار أمريكي)، مما يسلط الضوء على وجود التزام راسخ بتعزيز الممارسات المستدامة في الزراعة.

²¹ انظر أيضاً مناقشة الفريق المعنى بالتنمية لمجموعة العشرين بشأن المنافع العامة العالمية. ويعزز هذا الدور الإشرافي أيضاً فرص التمويل المشترك مع المصارف الإنمائية العامة، ويعزز مكانة الصندوق كشريك موثوق على المستويات العالمية والإقليمية والقطبية. وبناء على هذا الزخم، يعتزم الصندوق تقديم مقترن إلىأمانة التمويل المشترك لعرض نتائج منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية، مثل التدريب والتبدلات بين الأقران، لزيادة إبراز صورة المنصة وأثرها في القمة القادمة.

باللغة الأهمية لتحقيق الأثر: عادة ما يوفر جمع نقاط القوة والمعرفة التي لدى مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال رؤى قيمة.²²

-20 وتشدد جهات فاعلة بارزة أخرى على أهمية استخدام آليات تقييم صارمة لإرشاد استراتيجيات التنمية الناجحة. كما أنها تشدد على أهمية رأس المال الخاص في مبادرات التنمية الريفية، مشيرة إلى أن المشروعات التي تستفيد من مشاركة القطاع الخاص غالباً ما تحقق معدلات نجاح أعلى.²³

-21 إمكانات نموذج المستوى 2. خلصت الأبحاث المتعلقة بدور المصارف الإنمائية العامة والمصارف التي تستخدم تكنولوجيات الفحص لاتخاذ قرارات الائتمان إلى أنه في ظل الفحص المكلف، غالباً ما يكون الائتمان أقل من المطلوب. ويعود ذلك إلى عدم قدرة المصارف على جني المنافع الكاملة من المشروعات التي تمولها.²⁴ وتشير الدراسة إلى أن المصارف الإنمائية العامة يمكن أن تساعد في معالجة هذه الاختلالات من خلال الإقراض للمصارف التجارية بأسعار فائدة مدعومة أو من خلال تقديم ضمانات ائتمانية، وهو ما يتوازى مع ملاحظة الصندوق التي تفيد بأن نماذج المستوى 2 تميل إلى تحقيق نتائج أفضل.

خامساً. السبل المحتملة للمضي قدماً بالنسبة للصندوق

-22 يعرض هذا القسم بعض السبل المحتملة للمضي قدماً في عمله مع المصارف الإنمائية العامة. وتعد هذه الاقتراحات ذات صلة خاصة ببرنامج القروض والمنح في الصندوق، حيث تتفق جميع الأعمال ذات الصلة تقريباً. وينبغي أن يتوازن نهج التصميم العام مع سياسات الصندوق ومبادئه التوجيهية الحالية، ولا سيما سياسة التمويل الريفي الشامل ومبادئ التوجيهية المرتبطة بها.²⁵

-23 ونقطة انطلاق، ينبغي أن ينصب تركيز الصندوق على تحليل الجوانب التي يمكن فيها تحسين الأثر أو تعزيزه. وفي البلدان التي بها قيود سياسات كبيرة تؤثر على عمليات المصارف الإنمائية العامة، ينبغي إدراج هذه القيود في تصميم المشروع. وينبغي استعراض النطاق والأثر الحاليين للمصرف الإنمائي العام (المصارف الإنمائية العامة)، وفهم أي فجوات. وينبغي تطبيق نهج التقسيم المستخدم في هذه الورقة لفهم نموذج المصارف الإنمائية العامة ورسالتها وأدائها التاريخي ومستوى نضجها، ولا سيما فيما يتعلق بالعوامل التي تحد من الأثر المذكورة سابقاً.²⁶

-24 ومن منظور الرسالة، يكون من الأنسب عموماً للصندوق العمل مع المصارف الإنمائية العامة الزراعية. ويمكن أن يركز العمل مع المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام على إقامة شراكات بشأن الاستثمارات في مجالات مثل البنية التحتية أو إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعندما يكون للمصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام مصلحة استراتيجية في تطوير الإقراض الزراعي، يمكن أن يوفر الصندوق خبرة أساسية في مجالات مثل الاستراتيجية، وعرض المزايا، وتنمية القدرات الداخلية، وتصميم المنتجات المالية.

-25 وبالنسبة لجميع شرائح المصارف الإنمائية العامة الزراعية - البالغة الصغر والصغرى والكبيرة - يمكن أن يبدأ تحديد وتحطيط أوجه العمل بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة للمصارف الإنمائية العامة لمعالجة نقاط الضعف والاختناقات التشغيلية بشكل أفضل. ويمكن أن يعد الصندوق قائمة بالهيئات والتدخلات المثبتة التي

²² أثبتت تعاون الوكالة الفرنسية للتنمية مع مؤسسات مثل البنك الدولي أن دمج الموارد والخبرات من شأنه أن يدعم مبادرات التنمية الريفية دعماً كبيراً. وقد أثار إنشاء الوكالة الفرنسية للتنمية لقاعدة بيانات شاملة بشأن المصارف الإنمائية العامة رؤى قيمة بشأن المشهد العالمي لهذه المؤسسات.

²³ انظر أيضاً تقرير التقييم السابع عشر لمصرف التنمية الألماني.

²⁴ انظر Marcela Eslava و Javier Freixas 2016. المصارف الإنمائية العامة وعيوب سوق الائتمان. البنك الدولي.

²⁵ إذا جرى دمج بعض أو كل هذه التوصيات المقترحة في استراتيجية أو وثيقة توجيهية، فإنها تتدرج ضمن نطاق التمويل الريفي للصندوق.

²⁶ يقدم الملحق الثالث وصفاً أكثر تفصيلاً للتوصيات بحسب الشريحة. وللتقليل عدد الكلمات، جرى استبعاد هذه التوصيات من النص الرئيسي. ويوضح الملحق الأول العوامل الرئيسية التي تحد من أثر المصارف الإنمائية العامة وفعاليتها.

يمكن مواعمتها مع الاحتياجات التي حددتها كل مصرف إئمائي عام على حدة. وفي ضوء النتائج الأقوى الملحوظة مع المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2، ينبغي أن ينصب تركيز الصندوق على العمل مع هذه المؤسسات لتحسين الوصول والأثر.

-26 وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة البالغة الصغر (عادة من المستوى 1)، سيكون من المفيد تحديد مجموعة من المتطلبات الدنيا للدعم المالي. وفي حالة عدم استيفاء هذه المتطلبات، يمكن أن يمتنع الصندوق عن المشاركة المالية والتركيز بدلاً من ذلك على تقديم المساعدة التقنية لتعزيز المصارف الإنمائية العامة.

-27 وعلى وجه الخصوص، بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة البالغة الصغر والصغرى، ينبغي أن تقترن أي مشاركة مالية بمساعدة تقنية لتحسين فرص تحقيق الأثر. وفي حالة المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2، يمكن أن يشمل ذلك جمع المؤسسات المالية المحلية ذات الصلة لتنسيق الجهود وتبادل المعرفة.

-28 وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الصغيرة والأكبر حجماً، ينبغي أن ينصب التركيز بشكل أكبر على أدوات تخفيف المخاطر، لتحسين الاستفادة من موازناتها العامة وزيادة التمويل المُشترك. ويمكن أن يؤدي الصندوق دوراً أكثر فعالية في دعم المصارف الإنمائية العامة في جمع الأموال من مصادر أخرى؛ ويُعد تزايد توافر تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مؤشراً واعداً.

-29 وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً، هناك مجال لتطوير أدوات مبتكرة أو أكثر تعقيداً تساعد على الاستفادة من موازناتها العامة وجذب المزيد من التمويل من القطاع الخاص.²⁷ ويمكن أن يضطلع الصندوق بدور الوسيط، إما من خلال تيسير الحلول القائمة على التكنولوجيا (مثل رصد الحافظ)، أو من خلال جمع الشركاء الماليين باعتباره "مجمعاً للتمويل".

-30 وعلى الصعيد الداخلي، من المهم أن يمتلك الصندوق خبرة قوية وذات صلة. وفي بعض المجالات، يتمتع الصندوق بسجل حافل؛ وفي مجالات أخرى، بدأ الصندوق في بناء القدرات في الآونة الأخيرة. وإذا أدمجت بعض أو كل التوصيات الواردة في هذا القسم في سياسة التمويل الريفي الشامل والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، فإن ذلك سيتطلب موارد إضافية، ويجب أن يكون مصحوباً بخطوات عمل واضحة لضمان أن يكون الصندوق جاهزاً وقدراً على تقديم أنواع الدعم والخبرة المقترحة.

-31 ويمكن أن تواصل منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية العمل كآلية لجمع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المصارف الإنمائية العامة، ومديري الأصول، والمستثمرين من القطاع الخاص، وأن تعمل كجهة اتصال لتداول المعرفة المتخصصة وتحديد التغيرات في القدرات الداخلية المذكورة في إطار النقطة السابقة.

سادساً- أسئلة للمناقشة

-32 ما هي الخبرات والدروس المستفادة التي يمكن للدول الأعضاء إبرازها كأمثلة ذات صلة من خلال عملها مع المصارف الإنمائية العامة، من أجل المساعدة في تحديد كيفية قيام الصندوق بتحسين مشاركته؟

-33 كيف يمكن أن يركز الصندوق تركيزاً أكبر على تعبئة رأس المال الخاص للمصارف الإنمائية العامة؟ وهل هناك فرص إضافية مرتبطة بقدرة الصندوق على التعامل مباشرةً مع المصارف الإنمائية العامة، على سبيل المثال، من خلال وضع المعايير أو استخدام شبكاته لتيسير الوصول إلى مصادر تمويل جديدة؟

-34 ما هي الأدوات أو أشكال المساعدة الأخرى التي يمكن أن يقدمها الصندوق لتعزيز مشاركته مع مجتمع المصارف الإنمائية العامة لدعم الاستثمارات في التحول الريفي؟

²⁷ تعتبر المواعدة مع الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص المحدثة مؤخراً للفترة 2025-2030، ومرفق تمويل التحول الريفي القادم ضرورية.

تعريف المصارف الإنمائية العامة وخصائصها

- 1 ثُد المصارف الإنمائية العامة مجموعة غير متجانسة من المؤسسات. ووفقاً للتعریف الوارد في [الموقع الشبكي للتمويل المشترك](#)، تشتهر المصارف الإنمائية العامة في أربع سمات رئيسية: (1) تمتها بوضع قانوني مستقل واستقلال مالي؛ (2) خضوعها لسيطرة أو دعم الحكومات المركزية أو المحلية؛ (3) تنفيذها لمهمة عامة، تهدف إلى معالجة تنافضات السوق؛ (4) عدم مشاركتها في الأنشطة المصرفية التجارية أو الحسابات المصرفية الفردية أو الائتمان الاستهلاكي. ويتعلق تمييز مهم آخر بالنطاق التشغيلي. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من المصارف الإنمائية العامة:
- (1) **المصارف الإنمائية العامة العالمية** - المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) أو مؤسسات تمويل التنمية الثانية ذات المهمة العالمية (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، ومصرف التنمية الألماني)؛
 - (2) **المصارف الإنمائية العامة الإقليمية** - مثل المصرف الأفريقي للتنمية، ومصرف التنمية الزراعية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك الإسلامي للتنمية؛
 - (3) **المصارف الإنمائية الوطنية** - التي يوجد مقرها عادة في البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يكون تركيزها الأولي على الاستثمار المحلي.
- 2 ولأغراض هذه الورقة، فإننا نركز على الفئة الثالثة (المصارف الإنمائية الوطنية)، حيث إن هذه المصارف هي التي يتعامل معها الصندوق مباشرة لتحقيق أثر على أرض الواقع.
- 3 وقد سلطت الأبحاث السابقة المتعلقة بالمصارف الإنمائية العامة الضوء على الدور المهم للإقراض بالجملة، حيث تقدم المصارف الإنمائية العامة الائتمان إلى المؤسسات المالية المحلية الأصغر حجماً. وبناء على هذه الملاحظة، ستتناول هذه الورقة دور المؤسسات المالية المحلية من حيث تعاونها مع المصارف الإنمائية العامة.
- 4 ومن بين المصارف الإنمائية العامة الأعضاء في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية التي يستضيفها الصندوق، تستهدف نسبة 35 في المائة من حافظة هذه المصارف الزراعة. ويشير تقدير آخر، مستمد من بحث مرتب أجري لصالح الصندوق، إلى أن تمويل المصارف الإنمائية العامة هو ثالث أكبر مصدر لتمويل التحول الريفي، حيث بلغ 160 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يعادل تقريباً نفس حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والمؤسسات المالية الدولية وقطاع التمويل البالغ الصغر مجتمعة. وعلاوة على ذلك، يسلط بحث أجرته الوكالة الفرنسية للتنمية الضوء على الدور الحاسم للمصارف الإنمائية العامة في تمويل النظم الزراعية المستدامة، مشيراً إلى أن 66 في المائة من التمويل الزراعي العالمي يأتي من المصارف العامة.
- 5 وتقدم المصارف الإنمائية العامة قروضاً أطول أجالاً، وتتيح استثمار حصة أكبر من أرباحها (96 في المائة للمصارف الإنمائية العامة مقابل 70 في المائة للمصارف التجارية)، وتحافظ على نسب دين إلى حقوق المساهمين منخفضة (71 في المائة مقابل 87 في المائة)، وتميل إلى العمل بهوامش ربح أقل ونسب قروض متغيرة أعلى مقارنة بالمصارف التجارية.²⁸
- 6 ويتبع التقسيم المستخدم في هذه الورقة المعايير والتجمعيات التي وضعتها منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية في عام 2023. ويتضمن التصنيف الأصلي خمس فئات بناءً على إجمالي الأصول:

²⁸ معظم البيانات المشار إليها هنا مستمدة من دراسة .(2021) Xu et al. Development Financing Institutions? – Qualification Criteria, Stylized Facts and Development Trends. China Economic Quarterly International, volume I, issue 4: 271-294

(1) بالغة الصغر (> 500 مليون دولار أمريكي، 37 في المائة من عدد المصارف الإنمائية العامة البالغ (449؛

(2) صغيرة (500 مليون دولار أمريكي - 20 مليار دولار أمريكي، 47 في المائة)؛

(3) متوسطة (20 مليار دولار أمريكي - 100 مليار دولار أمريكي، 10 في المائة)؛

(4) كبيرة (100 مليار دولار أمريكي - 500 مليار دولار أمريكي، 4 في المائة)؛

(5) ضخمة (< 500 مليار دولار أمريكي، 2 في المائة).

ونظراً للحصة المنخفضة نسبياً (وإجمالي الأصول الكبير) للمصارف الإنمائية العامة المتوسطة والكبيرة والضخمة، فقد جرى تجميعها معاً على أنها "أكبر حجماً" لأغراض هذه الورقة، حيث تمثل 16 في المائة من عدد المصارف. وتتجذر الإشارة أيضاً إلى أن المصارف الإنمائية العامة الزراعية تمثل إلى أن تكون أصغر من المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام، وبالتالي فهي ممثلة بشكل زائد في الشريحتين البالغة الصغر والصغيرة. وحيازات فئة المصارف الضخمة من الأصول كبيرة جداً (65 في المائة). وتتجذر الإشارة إلى أن أي مصرف إنمائي عام فردي قد يظهر خصائص عدة شرائح. ولذلك، عند تصميم التدخلات، يبقى من المهم تخصيص النهج بناءً على السياق الفعلي وتعقيد المصرف الإنمائي العام المعنى.

وهناك عدة عوامل تحد من أثر المصارف الإنمائية العامة وفعاليتها. أولاً، قد تفتقر المصارف الإنمائية العامة ذات الرسالة الإنمائية الأوسع - مثل المصارف التجارية - إلى حواجز كافية للوصول إلى الشراائح الريفية التي تعاني من نقص في الخدمات. وثانياً، قد تؤدي ملكية الحكومة إلى التدخل في مجال الحكومة أو في قرارات الائتمان. وثالثاً، قد يؤدي تحمل مخاطر أعلى أو غير مدروسة إلى ضعف الأداء وال الحاجة اللاحقة إلى دعم القطاع العام. ورابعاً، قد تواجه المصارف الإنمائية العامة الأصول حجماً، على وجه الخصوص، صعوبة في بناء شبكات التوزيع والتواصل اللازمة للوصول بفعالية إلى السكان الريفيين المستهدفين. وخامساً، قد يواجه رأس المال التيسيري خطر إبعاد التمويل التجاري أو التمويل المقدم من القطاع الخاص، مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الشحيحة. وسادساً، وضع العديد من البلدان سياسات أو أنظمة خاصة بالمصارف الإنمائية العامة؛ وحيثما تحد هذه السياسات أو الأنظمة المرهونة التشغيلية، فإن أثراًها غالباً ما يكون كبيراً على الأداء والاستدامة المالية.

وجرى تحليل بعض الملاحظات الواردة في القسم السابق في دراسات سابقة للصندوق. ويعرض الجدول أدناه النتائج الرئيسية لدراسة أجريت في عام 2021.

الإطار 2

النتائج الرئيسية لدراسة الأثر الرجعي لبرنامج عمل المصارف الإنمائية العامة لعام 2021 التي أجرتها شعبة الانتاج والأسواق والمؤسسات²⁹

- كان الإقراض القائم على خطوط الائتمان، والمدعوم بالمساعدة التقنية، هو طريقة السائدة بوضوح للشركات؛
- يعد نهج الإقراض بالجملة (المستوى 2) من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر والتعاونيات الإنمائية، من بين جهات أخرى، أكثر فعالية بكثير كأداة للشمول من الإقراض المباشر للمقترضين النهائيين من جانب المصارف الإنمائية العامة (المستوى 1)؛
- تعد خدمات الدعم غير المالي، لا سيما بناء القدرات، بالغة الأهمية، ولكنها تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل الجهات المانحة؛

²⁹ Ruotsi, Jorma (2021). IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward. مشروع تقرير شعبة الانتاج والأسواق والمؤسسات.

- تواجه العديد من المصارف الإنمائية العامة الوطنية ثغرات في المهارات في مجال الخدمات المصرفية العامة، وإدارة المخاطر، ولا سيما في أساليب التمويل المبتكر. ولا تزال هذه الثغرات تمثل تحديا خطيرا أمام النجاح والنمو والاستدامة؛
- تتفاوت قدرة المصارف الإنمائية العامة الوطنية على جمع التمويل الدولي والتمويل من القطاع الخاص بشكل كبير بين البلدان. ولا يزال العديد من المصارف الإنمائية العامة يعتمد بشكل كبير على التحويلات الحكومية المباشرة لاستدامة عملياتها؛
- تعد الاستثمارات في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية نادرة في المشروعات المشتركة بين الصندوق والمصارف الإنمائية العامة الوطنية؛
- يمتلك عدد قليل جدا من المصارف الإنمائية العامة التي شملتها الاستعراض قرارات داخلية أو نظم قائمة لتقدير الأثر الإنمائي.

ملاحظة: استنادا إلى استعراض غير شامل لحوالي 15 مشارعا من مشروعات الصندوق.

لمحة عامة تفصيلية عن مشروعات الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة

- 1 يوضح تدخلان مبكران للصندوق في الجنوب الأفريقي مع المصارف الإنمائية العامة الوطنية تعقيدات تنفيذ مثل هذه المبادرات. والتدخل الأول هو مشروع التسويق والائتمان الزراعي (1980-1988) في ليسوتو، الذي أقام شراكة مع مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو ل توفير الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الإقراض المباشر. وقام الصندوق بتمويل خط ائتمان، ودعم توسيع شبكة فروع مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو، وتدريب موظفيه ليصبح مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو الجهة الرئيسية التي توفر الائتمان الزراعي. والتدخل الثاني هو برنامج دعم التمويل الريفي (2003-2013) في موزامبيق، والذي شارك فيه صندوق (FARE) Fundo de Apoio à Reabilitação Económica، وهو صندوق حكومي تابع لوزارة الزراعة والتنمية الريفية. وكأَفَ صندوق FARE بإصدار خطوط ائتمان لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الريفي وتقديم الدعم بالمنح لتوسيع نطاقها، كجزء من مرفق الابتكار والتواصل التابع للبرنامج.
- 2 وواجه كلا المشروعين تحديات تتعلق بالقدرة المؤسسية. ففي ليسوتو، عانى مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو من ضعف الوصول، وارتفاع تكاليف المعاملات، وضعف تحصيل القروض. كما أثر عدم وجود حسابات منفصلة لأموال الصندوق وضعف إدارة المخاطر على الأداء. وقد عكس التراجع المالي لمصرف التنمية الزراعية في ليسوتو وإعساره في نهاية المطاف في تسعينيات القرن الماضي الأثر التراكمي لهذه التحديات. وفي موزامبيق، واجه صندوق FARE صعوبات تتعلق بقدرات الموظفين والنظم التشغيلية والضوابط. ونتيجة لأوجه القصور في فحص مؤسسات التمويل البالغ الصغر بفعالية، عانى صندوق FARE أيضاً من تعليق العقود، وارتفاع غير عادي في معدلات التعثر، وتعليق التمويل في نهاية المطاف من جانب الصندوق والبنك الأفريقي للتنمية.
- 3 وفي شرق أفريقيا، حققت التدخلات التي يدعمها الصندوق نتائج إيجابية أكبر. وبين عامي 2010 و2019، عزز برنامج وصول التقنيات والابتكارات المالية إلى المناطق الريفية في كينيا شراكة تحويلية بين الصندوق ومؤسسة التمويل الزراعي وحكومة كينيا. ومن خلال تنفيذ مرفق لتقاسم المخاطر من خلال الخزانة الوطنية، مكّن برنامج وصول التقنيات والابتكارات المالية إلى المناطق الريفية في كينيا مؤسسة التمويل الزراعي من تقديم قروض بقيمة 23.7 مليون دولار أمريكي لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الريفية، محققاً نسبة زيادة التمويل بالديون بلغت 6.4، ومتجاوزاً أهداف الوصول بنسبة 57 في المائة. كما أن المساعدة التقنية المقدمة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا ساعدت مؤسسة التمويل الزراعي على تطوير منتجات مالية مبتكرة، مما عزز وصول النساء والشباب والتعاونيات إليها. وساهم نجاح البرنامج في إنشاء النظام الوطني لضمان ائتمان المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، ووضع خطط لإنشاء مرفق للتمويل الأخضر في إطار مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا.
- 4 وفي إثيوبيا، يمتد برنامج الوساطة المالية الريفية على ثلاثة مراحل، من عام 2003 إلى الوقت الحاضر، وكان حجر الزاوية لاستثمارات التمويل الريفي في الصندوق. وركز البرنامج، الذي يديره المصرف الإنمائي الإثيوبي، على بناء القدرات داخل مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان الريفية، ووفر خطوط ائتمان كبيرة. ونجحت المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية (2003-2011) في استخدام ميزانيتها البالغة 88.73 مليون دولار، متتجاوزة أهداف الوصول، ومعززة ثقافة الادخار بين المجتمعات المحلية الريفية. أما المرحلة الثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية (2011-2020)، فقد توسيع بميزانية قدرها 248 مليون دولار أمريكي، واستخدمت خط ائتمانها بالكامل، ولكنها واجهت انتقادات لإعطائها الأولوية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الكبيرة على تعاونيات الادخار والائتمان الريفية الأصغر. والمرحلة الثالثة من برنامج الوساطة المالية الريفية، التي أطلقت في عام 2020 بميزانية قدرها 305.7 مليون دولار، تبنيت

نهجا أكثر تنوعا، يشمل ضمادات الائتمان والاستئجار وتمويل سلسلة القيمة. ويهدف البرنامج إجمالا إلى الوصول إلى 13.5 مليون عميل، مع تركيز قوي على الشمول المالي للفقراء الريفيين. وبينما حق الاستثمار التراكمي البالغ 650 مليون دولار أمريكي مكاسب كبيرة، فإن الدروس المستقادة من المراحل السابقة تسلط الضوء على الحاجة إلى استهداف متوازن وتحسين نظم الرصد.

5- وفي فيبيت نام، ركزت جهود الصندوق لتحسين الخدمات المالية الريفية في البداية على خطوط الائتمان الإقليمية من خلال المصارف الإنمائية المملوكة للدولة، بما في ذلك بنك فيبيت نام للسياسات الاجتماعية، ولاحقاً مصرف فيبيت نام للزراعة والتنمية الريفية. وفي حين أن هذه المبادرات حققت بعض النجاح، مثل الوصول إلى المقرضين شبه الفقراء في مقاطعات محددة، فقد ظهرت تحديات مستمرة. وأعاد إحجام مصرف فيبيت نام للزراعة والتنمية الريفية عن إقراض أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات غير الرسمية، بالإضافة إلى هوامش إعادة الإقراض غير المرجحة بسبب أسعار الفائدة التي تحددها الحكومة، فعالية خطوط الائتمان هذه. ونتيجة لذلك، حول الصندوق تركيزه في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إنشاء مؤسسات التمويل البالغ الصغر الإقليمية، مثل صناديق تنمية المرأة، التي وصلت بفعالية إلى النساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض من خلال مجموعات الأدخار والائتمان المجتمعية. وفي الآونة الأخيرة، ومع انخفاض اعتماد فيبيت نام على التمويل الدولي والتركيز المتزايد على المبادرات البيئية، يقترح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة 2019-2025 إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي لدعم عمليات تمويل القدرة على الصمود في وجه التواهير المناخية. ويمكن أن تنتهي هذه المبادرة على مصرف إنمائي عام تقدمي أو مصرف تجاري كمؤسسة مضيفة للإقراض بالجملة وبناء القدرات.³⁰

6- وفي الهند، تؤكد تجربتنا متلافيتان تباين أساليب عمل المصارف الإنمائية العامة - حتى داخل البلد الواحد. وأظهر البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغرى (2000-2009) الدور القوي للمصارف الإنمائية العامة في مبادرات القطاع المالي التي يدعمها الصندوق. وقام مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وهو جهة فاعلة رئيسية في تطوير التمويل البالغ الصغر، بتنفيذ البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغرى بقرض من الصندوق بقيمة 22.2 مليون دولار أمريكي. وبالاستفادة من تمويل الصندوق، إلى جانب التمويل المقابل من مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند ومنحة من وزارة التنمية الدولية، حق المشروع أهدافه الرئيسية بكفاءة، حيث صرف 100 في المائة من قرض الصندوق و96 في المائة من منحة وزارة التنمية الدولية. وحظي المشروع بإشادة واسعة لتحفيزه تدفقات مالية كبيرة من المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات التمويل البالغ الصغر. وبحلول نهاية البرنامج، كان مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند قد دعم أكثر من 11 مليون عميل من ذوي الدخل المنخفض من خلال 130 مؤسسة تمويل بالغ الصغر، مما جعل البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغرى أحد أكثر مشروعات الصندوق استقطاباً للتمويل على الصعيد العالمي. وقد أكد هذا النجاح على إمكانية تكرار نموذج البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغرى مع مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند كشريك أساسى.

7- وبعد انتهاء برنامج البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغرى، واجه قطاع التمويل البالغ الصغر في الهند مجموعة من التحديات، بما في ذلك مشاكل متعلقة بحماية العملاء والأطر التنظيمية، وبلغت ذروتها بأزمة على مستوى القطاع في عام 2010. ويقدم برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى (2006-2015)، الذي نفذه المصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية، مثالاً واضحاً على ذلك. وتمثل هدف برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى في تمكين المرأة من خلال مجموعات المساعدة الذاتية والتدريب على محو الأمية المالية، ولكنه واجه تأخيرات بسبب القيود المفروضة على القدرات لدى الوكالات المنفذة الأولية وبطء وتيرة مشاركة المصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية.

³⁰ في الواقع، تهدف العديد من المشروعات الحالية والمقبلة في فيبيت نام إلى إشراك المصارف الإنمائية العامة في تمويل الاستثمارات في الزراعة الحراجية والتكييف مع المناخ.

وبحلول منتصف مدة البرنامج، أدى ضعف الأداء ومحدودية استخدام الأموال إلى إنهائه قبل الأولان في عام 2015. ومنذ إطلاق برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى، قلل الصندوق من اعتماده على المصارف الإنمائية العامة في الهند، مفضلا بدلاً من ذلك النماذج المالية المجتمعية كوسيلة أكثر فعالية لربط السكان الريفيين بالخدمات المالية.

8- وفي بنغلاديش، تعاون الصندوق على نطاق واسع مع مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation المملوكة للدولة لتنفيذ مبادرات واسعة النطاق في مجال التمويل البالغ الصغر، كجزء من حافظتها الاستثمارية البالغة 2.5 مليار دولار أمريكي، منها مساهمة قدرها 970 مليون دولار أمريكي من الصندوق. وقد تأسست Palli Karma-Sahayak Foundation في عام 1990، وأصبحت حجر الزاوية في التنمية الريفية في بنغلاديش، حيث لا تقدم فقط الإقراض بالجملة من خلال شبكتها التي تضم 278 شريكاً من مؤسسات التمويل البالغ الصغر و11 000 فرع، بل تقدم أيضاً بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والتأمين البالغ الصغر، وتتنمية سلاسل القيمة. وقد أبرزت التقييمات التي أجرتها مكتب التقييم المستقل في الصندوق فعالية مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation في تلبية احتياجات القراء الريفيين، بمن فيهم شديدي الفقر والنساء نوات الدخل المنخفض، وتعزيز النمو المستدام في قطاع التمويل البالغ الصغر في بنغلاديش. وبحلول عام 2015، وصلت مبادرات مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation إلى 600 000 أسرة معيشية ورائد أعمال بالغ الصغر، مع تركيز قوي على توسيع المنتجات المبتكرة وبناء القدرات لاستدامة القطاع على المدى الطويل.

9- ويتيح مشروع حوض بلباس - الحد من التعرض للتغير المناخي والانبعاثات من خلال سبل العيش المستدامة في المكسيك فرصة للتعاون مع مصرف إنمائي عام تقدمي لتعزيز التمويل الأخضر. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإنتاجية، وسبل العيش في حوض بلباس، وتشمل مكوناته تعزيز الحكومة المناخية، والاستثمار في النظم الإيكولوجية وسلالات القادرة على الصمود، وتطوير نظم معلومات ورصد للمناخ. وعمل الشريك الرئيسي، وهو الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك، وهو أكبر ممول زراعي في المكسيك، على ترسیخ مكانته كجهة رائدة في هذا المجال من خلال إطار البيئي والاجتماعي الشامل وإطار الحكومة فيه، وإصداره لسنادات خضراء معتمدة من مبادرة سنادات المناخ، والتي مولت مشروعات زراعية وحرجية ومشروعات الطاقة الشمسية بأكثر من 400 مليون دولار منذ عام 2018. وقد حظي التقدم في المشروع، الذي أطلق في عام 2022، بتقييم مرض. وفي عام 2024، رعى الصندوق دراسة للصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك لتحليل إمكانات وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق ائتمان الكربون والعوائق التي تواجههم، والدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك كمصرف إنمائي عام في دعمهم. وينفذ الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك حالياً توصيات الدراسة، مما يوسع نطاق مساعداته التقنية وأدواته المالية المتاحة للمنظمات الريفية.

10- وفي عام 2024، عمل الصندوق مباشرة مع أكبر مصرف إنمائي في البرازيل، وهو بنك التنمية البرازيلي – وهو ثاني أكبر مصرف إنمائي في العالم - في مشروع لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في أربع ولايات شمال شرق البلاد. وبعد هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته 253 مليون دولار أمريكي ويمتد لثمان سنوات (قرض ومنحة مختلطان)، فربداً من نوعه، حيث إن العلاقة المالية والقانونية بين الصندوق وبنك التنمية البرازيلي مباشرة، بدلاً من علاقة يجري توجيهها من خلال الحكومة الوطنية أو دون الوطنية - وهي طريقة التشغيل المعتادة للصندوق. ويدعم هذه العملية ضمان سيادي من الحكومة الاتحادية. واتسمت التحضيرات القانونية والتشغيلية المطلوبة لإتمام هذا الترتيب بالتعقيد والشمول الشديد. وبموجب هذا الترتيب، يعمل بنك التنمية البرازيلي كفالة لتقديم قروض فرعية إلى أربع حكومات ولايات بالعملة المحلية.

ويتحمل بنك التنمية البرازيلي مخاطر العملة والمسؤولية عن سداد قرض الصندوق، فضلاً عن إدارة ترتيبات القروض الفرعية. وتنشئ حكومات الولايات وحدات لإدارة المشروعات وتستخدم التمويل لتوفير الموارد على شكل منح للفئات التي تستهدفها. وفي حين أن بعض أسباب العمل مع مصرف إيمائي وطني كانت خاصة بالبرازيل، فقد شملت أسباباً أخرى قدرة بنك التنمية البرازيلي على تعبئة التمويل المشترك - 73 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية البرازيلي بالمقارنة مع 65 مليون دولار أمريكي من الصندوق - وإمكانية مساعدة بنك التنمية البرازيلي على تركيز جهوده بشكل أكبر على مواضيع اجتماعية وبيئية محددة (شارك الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل القرض والمنحة). ودفع نجاح هذه العملية بنك التنمية البرازيلي إلى طلب 35 مليون دولار أمريكي إضافية من الصندوق لتمويلية الولايات الخمس المتبقية في شمال شرق البلاد. والتزم بنك التنمية البرازيلي بمطابقة شروط قرض ومنحة الصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار، مما يضمن حصول جميع الولايات المشاركة على نفس الشروط والأحكام.

وأكدت الأعمال الأخرى المنفذة في الفترة الأخيرة مع المصارف الإنمائية العامة تبايناً في النتائج والأداء في مختلف المجالات. فقد أقام مشروع الاستثمارات وسبل كسب العيش الزراعية المستدامة في مصر شراكة مع أربعة مصارف إيمائية وطنية لإقراض المزارعين في المشروع مباشرة، ولكنه واجه تحديات في معدلات الصرف، ويعزى ذلك في الغالب إلى صعوبات في الوصول. وفي المقابل، حقق مشروع عمان في الأردن - مشروع الاستثمار في المجترات الصغيرة وانشال الأسر الريفية من الفقر ومشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي - نجاحاً أكبر من حيث الصرف. أما برنامج سلاسل القيمة من أجل التحول الشامل للزراعة في نيبال، فقد شهد وصولاً محدوداً، مما أدى إلى إعادة هيكلة الشراكة مع مصرف التنمية الوطني (مصرف التنمية الزراعية المحدود). وشهدت استثمارات مبادرة التمويل الأخضر الشمولي - وهي مشروعات مع مصارف التنمية الوطنية في جميع أنحاء منطقة الساحل ممولة من الصندوق الأخضر للمناخ - تأخيرات وتحديات تشغيلية مختلفة.³¹

ومنح الصندوق مؤخراً منحة عالمية لتعزيز نظام إيكولوجي مالي شامل من أجل تحويل النظم الغذائية. وهذه المنحة، التي تبلغ قيمتها 1.5 مليون دولار أمريكي، والمقدمة إلى شركة Rabo Partnerships، تغطي فترة مدتها عامين، وتركز على تسع بلدان مختارة مسبقاً من منطقتي أمريكا اللاتينية والカリبي وآسيا والمحيط الهادئ.³¹ ويستهدف البرنامج، من بين جهات أخرى، المصارف الإنمائية العامة ويهدف إلى توليد رؤى وتجهيزات عملية لتطوير حلول مالية مبتكرة مصممة خصيصاً لدعم صغار المزارعين وتعزيز شمولهم المالي.

³¹ بنغلادش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا، وإيكوادور، والهند، والمكسيك، وباكستان، والفلبين، وبيبيت نام.

مصفوفة تقسيم المصارف الإنمائية العامة

المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام	المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام	المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة	المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر	الأصول (بالدولار الأمريكي)
غير متاحة	أكبر من 20 مليار دولار أمريكي	500 مليون دولار أمريكي – 20 مليار دولار أمريكي	أقل من 500 مليون دولار أمريكي	
تركيز واسع على النمو الاقتصادي استثمارات في البنية التحتية	قدرة داخلية عالية هيكل معقدة نظم داخلية متقدمة معظمها من المستوى 2	قدرة مترسطة جيوب من ثغرات في المهارات محدودة بتمويل المستوي 1 و 2	قدرة محدودة موازنات عامة صغيرة قدرة مؤسسية ضعيفة المستوى 1 (الإقراءات المباشرة)	خصائص المصارف الإنمائية العامة
الاستفادة من الخبرات من أجل التمويل المشترك الاستراتيجي التركيز على تطوير منتجات مالية من أجل تمويل الزراعة الريفية وتمويل المناخي توفير الخبرات لمشروعات المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مساعدة المصارف الإنمائية العامة في الوصول إلى صناديق المناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) شريك استراتيجي، وممول مشارك، ومزود خبرة في مجال التنمية الريفية والإدماج والمناخ	تجنب خطوط الائتمان والتراكيز على الأدوات المالية المبكرة (مثل السندات والتوريق) تشجيع التمويل المناخي والاستفادة من الاستشارات الخاصة دعم المصارف الإنمائية العامة في هيكلة الاستثمارات المتنشرة بين القطاعين العام والخاص	إنشاء آليات التمويل المختلط واستكشاف خيارات تقاسم المخاطر ربط المصارف الإنمائية العامة المتوسطة بالصادر العالمية لتمويل التنمية	دعم تطوير شبكات مؤسسات التمويل البالغ الصغر/شبكة منظمات الأدخار والائتمان التعاونية لتحسين الوصول	بناء القدرات لسد الثغرات في المهارات السعي إلى ثلية الحد الأدنى من متطلبات التمويل
دور الصندوق	مبتكراً في الأدوات المالية الجديدة، وخبرير في مجال المناخ، ومعنى للاستشارات الخاصة	مدير المخاطر، وميسر التمويل، وخير في تمويل سلسلة القيمة	بناء القدرات، وإعداد النظم، وتزويد التمويل (بما في ذلك خطوط الائتمان)	

المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام

- 1 عندما يكون للمصارف الإنمائية العامة تركيز استراتيجي على الزراعة، يمكن السعي إلى تعزيز العمل معها في الوصول إلى المشاركين في المشروع المستهدفين. وعندما يكون للمصارف الإنمائية العامة طابع أعم، فإن بإمكانها مع ذلك أن تكون شريكة في التمويل المشترك (مثل تمويل البنية التحتية أو إقراض المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة).
- 2 وعندما تكون المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام مهتمة استراتيجياً بتطوير البعد الزراعي الغذائي أو المناخي الريفي ضمن حافظتها، يمكن أن يقدم الصندوق الخبرة الأساسية بشأن الاستراتيجية، وعرض المزايا، والقدرات الداخلية، وتصميم المنتجات المالية المناسبة.

المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر

-3 من المرجح أن تعمل المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر في مجال الإقراض المباشر (المستوى 1)، وقد تكون قدراتها الداخلية ونطاق وصولها محدودين. ويمكن أن يركز الصندوق على بناء القدرات لتطوير المهارات، ودعم إنشاء النظم وآليات الإبلاغ المطلوبة، حسب الاقتضاء، للمساعدة في جذب المزيد من التمويل.

-4 ويوصى بتحديد مجموعة من المتطلبات الدنيا للمصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر قبل أي مشاركة مالية. وبعد استيفائها، يمكن أن يشارك الصندوق من خلال خطوط الائتمان، حيث سيزيد هذا التمويل بشكل كبير من قدرة المصرف على إقراض المجموعات المستهدفة. ويمكن تشجيع التحول جزئياً إلى نموذج الإقراض بالجملة حسب الاقتضاء. أما بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر الأكثر تطوراً، يمكن أن يقدم الصندوق أيضاً الدعم في جمع أموال إضافية لهذه المصارف.

المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة

-5 بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة من المستوى 1 التي لا تزال تعاني من نقص في المهارات، يمكن أن يواصل الصندوق بناء قدرات الموظفين، ولا سيما في المجالات المصرفية الأكثر تقدماً. ويمكن أن يهدف الصندوق إلى التحول من خطوط الائتمان إلى أدوات إدارة المخاطر (مثل الضمانات أو آليات تقاسم المخاطر)، للسماح بتبعة المزيد من التمويل المشترك من المصارف الإنمائية العامة. وفي الأسواق المحلية الأكثر نضجاً، يوصى أيضاً بهيئة حلول التمويل المختلط لجذب مستثمرين من القطاع الخاص.

-6 تمويل سلسلة القيمة. يمكن أن يدعم الصندوق تطوير أشكال مختلفة من تمويل سلسلة القيمة - والتي تتراوح من التمويل المباشر لسلسلة القيمة الزراعية وصولاً إلى توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الشركات الرئيسية أو منظمات المنتجين. كما يمكنه المساعدة في تطوير أو ترويج أدوات مثل تمويل مقوضات المستودعات أو تمويل الفواتير/التحصيل، حيثما يكون ذلك مناسباً ومتواهماً مع الطلب. ويمكن تطبيق هذه الأنهج أيضاً على المصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً، حسب الاقتضاء.

-7 ومن خلال المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة من المستوى 2، يمكن أن يدعم الصندوق البرامج التي تهدف إلى بناء قدرات مؤسسات التمويل البالغ الصغر المحلية، ومنظمات الأدخار والائتمان التعاونية، وفي بعض الحالات، تعاونيات المنتجين، بالإضافة إلى مكونات التدخل ذات الصلة المذكورة أعلاه.

-8 ويمكن أن يستخدم الصندوق معرفته بالمصادر العالمية لتمويل التنمية لربط المصارف الإنمائية العامة بفرص التمويل ذات الصلة. وبالنسبة للمصارف الأكثر نضجاً، يمكن أن يدعم الصندوق إصدار سندات اجتماعية أو سندات الاستدامة أو سندات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، واستكشاف مصادر جديدة للمناخ تتواءم مع هذه المواضيع (مثلاً من خلال الصندوق الأخضر للمناخ).

المصارف الإنمائية العامة الزراعية الأكبر حجماً

-9 من المرجح أن تكون المصارف الإنمائية العامة الزراعية الأكبر حجماً مؤسسات من المستوى 2. وبينما دراسة خطوط الائتمان، حسب الاقتضاء، بعناية وتصميمها لضمان الإبلاغ والاستخدام المناسبين.³² ويمكن وضع إطار لعمليات المشاركة مع المصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً يدور حول مجالات اهتمام جديدة

³² لا تستقيد خطوط الائتمان من القوة الرئيسية للمصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً – قائمة موازنة قوية يمكن استخدامها للإقراض – وهو ما يشكل عيناً كبيراً عند التصميم للتمويل بالديون أو التمويل المشترك.

أو ناشئة (مثل التمويل المناخي)، وذلك باستخدام خبرة الصندوق في عمليات تقديم الطلبات ومتطلبات الإبلاغ عن مصادر التمويل الجديدة.

- 10- ويمكن أن يطبق الصندوق أدوات مالية أكثر تعقيداً أو ابتكاراً، مستفيداً من إقراض المصارف الإنمائية العامة في جميع الحالات ما عدا الحالات الاستثنائية، إما من خلال التمويل المختلط أو تقاسم المخاطر عبر حافظة أوسع نطاقاً. ويمكن أن يشمل ذلك دعم إصدار أو هيكلة أدوات جديدة، مثل السندات المواضيعية، والاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص مع ديون متمايزة أو توريق. وينصب تركيز هذه الأدوات على تعبئة الاستثمارات الخاصة.

إجمالاً

- 11- يمكن أن يؤدي الصندوق، عبر حافظته، دور الوسيط في الشراكات، ولا سيما الشراكات العابرة للحدود الوطنية، سواء كانت تركز على التكنولوجيا الجديدة أو على العلاقات المالية المباشرة بين الجهات الفاعلة. ويمكن للتكنولوجيا أن تدعم المصارف الإنمائية العامة في مجالات حاسمة، مثل رصد الحافظة وتتبع الأداء (وهو ما تستخدمه بالفعل غالبية المصارف الإنمائية العامة في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية). كما يمكن للوساطة في الشراكات المالية أن تثبت دور الصندوق كمجمع للتمويل، حتى عندما لا يمتلك حصة مالية مباشرة.

- 12- وتشير المصارف الإنمائية العامة نفسها إلى تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية على أنه أكبر فجوة تمويل. ويشير ذلك إلى تحديد المصارف الإنمائية العامة للطلب على هذا النوع من التمويل على مستوى التجزئة، وبالتالي الحاجة إلى تمويل إضافي، فضلاً عن الاستراتيجية المتطرفة للمصارف الإنمائية العامة لإدراج مواضيع التعليم البيئية والمناخية في عملياتها. ويمكن أن يؤدي الصندوق دوراً رئيسياً في هذه العملية، استناداً على خبرته في هذا المجال، لدعم المصارف الإنمائية العامة في تخصيص حصة متزايدة من حوالتها للمسائل الاجتماعية والبيئية والمناخية ذات الصلة.